نقد الديمقراطية: المضمون والمصطلحات

Criticism of democracy: content and terminology

الدكتور فاخر جاسم

رئيس قسم العلوم السياسية في الاكاديمية العربية بالدنمارك

الملخص:

تثير الديمقراطية في الوقت الراهن، إشكاليات عديدة ترجع إلى كثرة الكتابات التي تتناولها، وتقديم دراسات متباينة لمضمونها، تركز على آليات الديمقراطية، انتخابات، حريات سياسية، تكوين الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، حريات صحفية، وليس على مضمون الديمقراطية، الذي يعني تحقيق الإدارة العامة للمجتمع عبر المشاركة الفعالة في إدارة الدولة، بما يضمن تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الثروة وممارسة السلطة. يضاف إلى ذلك تبني كل الاحزاب والحركات السياسية للديمقراطية، حتى تلك التي لا تؤمن بها، كشعار سياسي. إن الاختلاف في مفهوم الديمقراطية، لا يقتصر على الباحثين والمفكرين والسياسين، بل ماذا تعني الديمقراطية لمختلف الفئات والشرائح الاجتماعية وما هي أهدافها من تبنيها ومدى إيمانها بها. كل ذلك بالإضافة إلى كثرة التشويهات التي تعرضت لها خلال التطبيق، أدى إلى خلق إلتباس لدى عامة المواطنين حول المعنى الحقيقي للديمقراطية.

وبناء على ذلك تحاول الدراسة القاء بعض الأضواء على أسباب تعثر تطبيق الديمقراطية في العديد من البلدان العربية ـ الإسلامية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وأين الخلل هل في مفهوم الديمقراطية نفسه او في البيئة الاجتماعية التي تطبق فيها؟.

Abstract:

Democracy which has been adopted by all of the political parties and movements, even those that do not believe in it, stimulates, nowadays, many problems due to the large number of studies that have dealt with it and provided many inconsistent definitions for this system.

The main problems which have been resulted from these conditions include the focusing only on democracy mechanisms such as election, political freedoms, freedom of the press, formation of political parties as well as the roles of various organizations **and not the real tenor of democracy** to the theme of democracy and the many difficulties that hinder the understanding and engagement of the people for the democracy.

However, the misunderstanding of democracy , is not limited to researchers, intellectuals and politicians, but even to different groups in the society, resulting in a great confusion about the real meaning of democracy.

The theme of democracy which means free and active association in the management of the society, can be achieved by active participation in the administration, to ensure the justices and equal dividing of the power and national funds.

This study aims to illustrate the reasons for **Faltering of democracy** in many Arab and Islamic countries during the last three decades by study the concept of applied democratic system and the social environment where it was applied.

مقدمة

اخذ الصراع حول مفهوم الديمقراطية، صبغة عالمية، بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، حيث حاولت الدول الغربية فرض النموذج الليبرالي، كشكل وحيد للتطبيق. لقد جوبه هذا التوجه بالرفض من قبل كثير من الدول النامية ودول شرق أوربا. وفي البلدان العربية، بدا الترويج لهذا النموذج من الديمقراطية من قبل كثير من المفكريين الغربيين، خاصة في الولايات المتحدة، في بداية تسعينيات القرن الماضي، مصر، تونس، الأردن، واليمن، فإدى تطبيق هذا النمط إلى صعود نخب سياسية ـ اجتماعية تتحكم

بالسلطة والثروة، اقامت شراكة استراتيجية مع قوى العولمة الخارجية، بسبب ضعف قاعدتها الاجتماعية في أوطانها، الامر الذي عمق من نهب ثروات هذه البلدان واتساع مستويات الفقر والحرمان الاجتماعي بين أغلبية الفئات الاجتماعية، وانتشار مظاهر الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة، اضافة إلى تحكم الاستبداد السياسي في العلاقة بين الدولة والمواطنين. لقد أدت هذه الحالة إلى تنامي مشاعر اليأس والإحباط لدى أعداد واسعة من السكان، خاصة فئات الشباب، مما دفعتهم للاشتراك بفعالية بالنشاط السياسي والاجتماعي، وشكلت الدافع الأساس للاحتجاجات الشعبية الاخيرة في بعض البلدان العربية.

مشكلة البحث

شهدت الفترة الأخيرة كثرة من الكتابات التي تتناول مفهوم الديمقراطية، دون أن تتمكن من الإجابة على سؤال: لماذا يصل الفاسدون إلى السلطة في النظم الديمقراطية؟

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في قلة الدراسات التي تتناول مفهوم الديمقراطية بشكل نقدي، حيث ركزت أغلبها على جوانبها الإيجابية دون النظر إلى سلبياتها التي تكمن في إمكانية العودة إلى الاستبداد بأشكال جديدة، من خلال استخدام آليات الديمقراطية، وأمل ان يكون البحث مساهمة في القاء الضوء على الأسباب التي أدت إلى هذه الظاهرة في عدد من البلدان العربية، حيث عادت النخب السابقة إلى السلطة بواسطة الإنتخابات.

أهداف البحث

ينصب هدف البحث على توضيح المفهوم الحقيقي للديمقراطية وامتلاك القدرة على التفسير السليم لهذه الموضوعة التي أصبحت تشغل بال كثرة من المفكرين والسياسيين العرب في الظروف الراهنة، لغرض تقييم التجارب الديمقراطية التي طبقت بالعديد من البلدان العربية بعد إنتهاء الحرب الباردة، وتحليل عجز آليات الديمقراطية العربية عن انتاج أنظمة سياسية مستقرة اجتماعياً وسياسياً، بالإرتباط بالاحتجاجات الشعبية العربية التي حدثت مؤخراً.

فرضية البحث

- هل يوجد نمط واحد للديمقراطية يمكن تطبيقه في كل البلدان؟

- من يمتلك السلطة في النظم الديمقراطية الحديثة، الشعب أم نخب متنفذة؟

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج التاريخي النقدي بهدف تحليل مفهوم الديمقراطية، استناداً على تحليل التجارب الديمقراطية، متناولا المفهوم ومصطلحاته على ضوء الوقائع الملموسة وليس على الجوانب النظرية فقط. ومن أجل التوصل إلى هدف البحث والإجابة على أسئلته، تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث، الاول، يتناول، مقدمات عامة وتعريف المصطلحات، ويتكون من مطلبين، الاول مقدمات عامة والثاني، تعريف المصطلحات. والمبحث الثاني، مفهوم الديمقراطية، يتكون من مطلبين، المطلب الاول، مبادئ الديمقراطية والثاني مستلزمات الديمقراطية. والمبحث الثالث، يتناول، نقد الديمقراطية، ويتكون من مطلبين، الاول، يتناول نقد المصطلحات، والثاني، نقد المفهوم.

المبحث الاول، مقدمات وتعريف المصطلحات

المطلب الأول، مقدمات عامة:

١. الديمقراطية ليست وصفة جاهزة قابلة للتطبيق متى شئنا، لا من الناحية النظرية/ المعرفية ولا من الجانب العملي، لذلك ينبغي أن لا نفتش عنها في الكتب والمراجع، ونقوم باستنساخ ما نريد، وهذا يتطلب عدم الاعتماد على الخطاب السياسي، سواء ما تطرحه القوى الوطنية أو الدول الأجنبية، بل نحلل نتائج تطبيقها في بلدان الديمقراطية العريقة من موقف نقدي وليس وصفي، يسمح للدارس أن يكتشف الإيجابيات والسلبيات في كل تجربة. أما فيما يخص منطقتنا العربية، ينبغي دراسة التجارب التي طبقت من قبل تيارات سياسية مختلفة، سواء كانت قومية، لبيرالية، يسارية، أو دينية، بالإرتباط بالظروف التي طبقت فيها، بمعنى آخر بالواقع الذي عاشته التجربة وليس قياسها على ضوء معارفنا الحالية عن الديمقراطية. إن دراسة كهذه، تكشف لنا وجود إيجابيات كثيرة في هذه التجارب، ينبغي الاستفادة منها في ظروفنا الحالية. بمعنى آخر لا نبدأ من جديد، فعلى سبيل المثال، نجد في التجربة الناصرية، في مصر، والجزائر في فترة، هواري بومدين، وتجربة عبد الكريم قاسم الثورية في العراق، كثير من الإيجابيات، التي لم تستطع تجارب الليبرالية الجديدة التي طبقت في عدد من البلدان العربية بعد إنتقالها من مرحلة الديمقراطية الثورية، إلى مرحلة الديمقراطية الليبرالية، من تحقيق جزء بسيط منها، نشير إلى أهمها على سبيل التذكير، تقديم الرعاية للمحتاجين، توفير سكن لائق للفئات الفقيرة، تحسين نظام الرعاية الصحية، توسع التعليم المجاني، الاصلاح

الزراعي، استثمار الثروات الوطنية لصالح تنمية الإقتصاد الوطني، التصنيع، وإثره على زيادة فرص العمل للمواطنين. وفي الجانب السياسي، تنشيط الفعالية السياسية للمواطنين، والمحافظة على الإستقلال الوطني.

٢. الديمقراطية، ظاهرة تاريخية لا ترتبط باديولوجية محددة. وبالتالي خطأ النظرة التي تربط هذه الظاهرة بنشوء الطبقة البرجوازية، حيث تؤكد تجربة التطور الاجتماعي على أن الطبقة البرجوازية ساعدت على تبلور المفهوم الليبرالي الديمقراطية، الذي فصلته ليخدم مصالحها ومصالح الفئات المرتبطة بها، وقد تطورت الديمقراطية الحديثة نتيجة نشاط الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى، كالعمال والفئات الكادحة الاخرى اضافة إلى الطبقة الوسطى، الذين اضافوا للديمقراطية، أفكارا جديدة، لتكون معبرة عن إرادة المجتع ككل، وليس لطبقة أو فئة اجتماعية بعينها.

وبناء على ذلك تعتبر الديمقراطية عملية متدرجة تحتاج لفترة طويلة من التجربة، لتصبح كاملة، بعد ان تاخذ شكلها الوطني من خلال الممارسة.

وبالإرتباط مع الفكرة السابقة، هناك اتجاهين في منهج دراسة الديمقراطية في البلدان النامية، ومنها البلدان العربية، الأول، لا يرى بإمكانية تطبيق الديمقراطية، بالاعتماد على البنية الثقافية والاجتماعية لهذه المجتمعات، باعتبارها لا ديمقراطية، والنهج الثاني، ينظر إلى الديمقراطية، باعتبارها وصفة جاهزة يمكن تطبيقها بحذافيرها على كافة المجمتعات، في أي لحظة لحل مشاكله، عصى سحرية، بدون النظر إلى الظروف الموضوعية والذاتية وطبيعتها المتدرجة، وأرى ان كلا من المنهجين لا يؤدي الغرض من دراسة الديمقراطية، لابتعادهما عن النظرة التاريخية لدراسة الظواهر الاجتماعية، التي تتطلب الجمع بين المنهجين.

٣. بعد التغييرات الكبيرة التي أطاحت بمعظم الأنظمة الشمولية بعد انهاء الحرب الباردة، برزت الديمقراطية ونظامها السياسي، باعتبارها النظام السياسي الأكثر رقياً واستقراراً. فظهرت أحزاب وكتل سياسية اعتمدت الديمقراطية، أغلبها تحاكي الديمقراطية الليبرالية باعتبارها النموذج الامثل([1])، متجاهلة ضرورة توفر الظروف الموضوعية والذاتية الداخلية، وهي الكثرة الغالبة، وتفاعلها مع العوامل الإقليمية والدولية التي تترك تأثيراتها على علمية البناء الديمقراطي سلباً وإيجاباً.

---

[1] من الجدير الإشارة إلى ان الفكر الليبرالي في البلدان العربية، ساهم برفع الوعي الديمقراطي بالمجتمع، على الرغم من محاصرة نشاطة، سواء من الدولة الوطنية أو من قبل التيارين القومي واليساري، لما يحمله من أفكار معتدلة، كالدعوة الصادقة للديمقراطية، العقلانية السياسية، الدعوة للحد من التفاوت الاجتماعي، الأيمان بالسيادة والاستقلال الوطني.

٤. ومع أن التطبيقات الديمقراطية عريقة تاريخياً مرت عليها ثلاثة قرون، وفرت ثقافة ووعي عاليين في البلدان التي اعتمدتها، إلا ان موضوع الديمقراطية، كفكر وثقافة وممارسة، مازال يثير تساؤلات عديدة لدى المفكرين والمنظرين لكثرة عيوب ومثالب تطبيق الديمقراطية الليبرالية، من أهمها الأنفصال بين بعديها السياسي والاجتماعي، والعلاقة بين الناخب والمنتخب النائب، وديكتاتورية الأغلبية.

٥. لكل ظاهرة في الحياة، خاصة تلك التي لها تأثير اجتماعي كالديمقراطية، لا بد من توفر أربع دلالات لفهمها، وهي: أ- نشأتها التاريخية. **ب**، جذورها السياسية. **ج**، مصادرها الفكرية، د، تربتها الاجتماعية. ويتم نقدنا لمفهوم الديمقراطية، بناء على الدلالات السابقة.

أولاً- النشأة التاريخية، ظهرت في مجتمع محدود العدد، لذلك كان كل سكان المدينة " الأحرار فقط من سكان أثينا" يساهمون بمناقشة أي قرار والتصويت علية بشكل مباشر من المجتمعين، أي بمعنى ديمقراطية مباشرة، ثم تطورت لاحقاً إلى ديمقرطية تمثيلية، بفعل توسع أعداد السكان وتنوع اهتمام الأفراد وحاجات الجماعة، إلى أن ظهرت الديمقراطية الحديثة إرتباطاً بنشوء الطبقة الوسطى وتطور دورها السياسي، بعد ان وجدت ان الحكم المطلق الذي كان مدعوماً من الطبقة البرجوازية، لا يلبي مصالحها، فتبنت الأفكار الليبرالية التي تدعو إلى الحريات الفردية والسياسية والاجتماعية، ثم تبنتها الطبقة البرجوازية لاحقا، بعد ان توسعت نشاطاتها الصناعية والإقتصادية وأفترقت مصلحتها السياسية عن الحكم الملكي المطلق، بهدف تحقيق السيادة السياسية في المجتمع، فأخذت الديمقراطية سمتها الليبرالية البرجوازية، وفي مجرى الصراع الاجتماعي وتطور مصالح الطبقة البرجوازية، أصبحت الديمقراطية الليبرالية علاقة تلازم بينها وبين الطبقة البرجوازية، بحيث لا يمكن وجود الاولى بدون وجود الثانية[٢].

ثانياً- جذورها السياسية، ظهرت تعبيرا عن الحاجة السياسية لإدارة مجتمع مدينة إثينا وغيرها من المدن المحيطة بها، من قبل فئة الأحرار، وبهذا فإنها تعبر عن المصالح السياسية لفئة الأحرار للتحكم بمصادر الثروة، التي كانت إنذاك متمثلة بالعبيد والأرض، وتكوين إدارة سياسية تضمن سيطرتهم على إدارة المدينة.

---

[٢] عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي في العراق ١٩١٤ ـ ١٩٣٩، دار الشؤون الثقافية، بغداد ٢٠٠٢، ص٤٦.

ثالثاً- المصادر الفكرية، نبعت من التفكير بإيجاد أسلوب ناجح لإدارة المجتمع" أي فلسفة الحكم بالمفهوم المعاصر"، بهدف السيطرة على النزاعات بين الأفراد، بما يضمن إقناع أكثرية السكان بأحقية فئة الاحرار بالتحكم بمصيرهم.

رابعاً- تربتها الاجتماعية، تستند على فئة " الأحرار فقط " باعتبارهم سادة القوم الذين لهم الحق في تمثيل مصالح الأغلبية التي تتكون من النساء والعبيد والمهاجرين. وبهذا المعنى أطلق على ديمقراطية أثنيا حكم الشعب.الذي اختزل مفهومه بفئة الأحرار.

المطلب الثاني، تعريف المصطلحات

الديمقراطية:

الديمقراطية تعني: توفر الحريات السياسية والاقتصادية، هذان المبدءان هما جوهر الديمقراطية منذ الاعلان الدستوري الأمريكي ١٧٨٨، وأعلان حقوق المواطن الفرنسي ١٧٨٩، ومرورا بكل الدساتير والمواثيق الدولية. وطبعا ضمان الحقوق من الناحية القانونية عامل مهم جدا للمحافظة على كرامة الإنسان من الانتهاك والحد من استبداد السلطات، بعد أصبحت مهمة الدولة حماية الحقوق السابقة وتوفير ضمانات ممارسة هذه الحقوق من خلال ضمان توزيع عادل للثروات الوطنية [٣].

بمعنى ان هدف الديمقراطية هو تلبية الحقوق الطبيعية للأفراد " حق الحياة، حق الحرية، حق البحث عن التطور والسعادة ". وأي تصور آخر عن الديمقراطية يفرغ المفهوم من محتواه. ولكن السؤال المهم الذي يواجه الباحث في الشأن الديمقراطي هو كيف يمكن تطبيق مبادئ الديمقراطية وبالتالي تحويل الحقوق الطبيعية إلى حقوق قانونية لا يمكن التلاعب بها؟

من الناحية الفلسفية تعتبر الديمقراطية، هي وسيلة لإصلاح النظام السياسي الذي فات أوانه، بدون اللجوء للعنف والإكراه، باستخدام الحوار المباشر بين أطراف البيئة السياسية والاجتماعية، بما يضمن المصالح السياسية والاجتماعية لكافة الأطراف المشاركة في الحوار.

---

[٣] هناك بعض الأمثلة على التفاوت الكبير في الدخل، ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال يوجد في مدينة نيويورك " ٦٠ ألف بدون مأوى، اضافة إلى ٢٥ ألف طفل و ٩ آلاف رجل أعزب و ٣٢٠٠ إمراة غير متزوجة. حسب تقرير الإئتلاف من أجل المشردين وهومنظمة غير حكومية. http://www.alyaum.com/article/4050580
على الرغم من وجود حوالى ٤٠٠ الف مليونير واكبر عدد من اصحاب المليارات في العالم، غير ان ٢١% من سكانها يعيشون دون عتبة الفقر . http://www.alyaum.com/article/3102117

أخيرا لا يمكن فهم المعنى الحقيقي للديمقراطية دون النظر إليها باعتبارها: نظام حكم وفلسفة وسياسة، هدفها الأساسي، إلغاء اغتراب المواطن عن الدولة والثروة الذي خلقته الأنظمة الاستبدادية بكل أنواعها على مر التاريخ.

أنواع الديمقراطية

تنقسم الديمقراطية سياسياُ وفكرياً إلى نوعين، ديمقراطية برجوازية وديمقراطية اشتراكية، تجسدت بنظم سياسية فعلية في القرن العشرين، الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية، وتفرع عن هذين النوعين، أشكال عديدة، نشير لها لاحقاً.

أظهرت التجربة أن تطبيق الديمقراطية اتخذ أشكالاً مختلفة خلال القرن العشرين، وخاصة بعد انقسام العالم إلى معسكرين، رأسمالي وإشتراكي، حيث كان للعامل الإيديولوجي تأثيراً مهما على تسييس كثير من المفاهيم، ومنها الديمقراطية، لذلك أطلقت تسميات مختلفة على مفهوم الديمقراطية منها:

أ ـ الديمقراطية الليبرالية [٤]

ظهرت الديمقراطية الليبرالية في القرن الثامن عشر، حين بشر بعض المفكرين الأوربيين، بفكرة المساواة، وحق الشعب باختيار الحكومة ومراقبتها، وحق المواطنين بالمساواة في حق الاقتراع السري[٥]، دون النظر إلى أصولهم وعروقهم. من مستلزمات الديمقراطية الليبرالية الكلاسيكية، تعدد الأحزاب وضمان حرية التعبير والمشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة[٦]. وتعتبر الحرية، اهم مبادئ الديمقراطية الليبرالية التي ترى فيها" تأكيداً للاستقلال الذاتي للفرد، واستقلاله عن السلطة السياسية والاجتماعية"[٧]. وفي مجرى تطور الفكر

---

[٤] تقوم الليبرالية على ركيزتين فكريتين أساسيتين، أولها، الفردية التي تقوم على نزعتين، العقلانية السياسية والطبيعية " المادية" وثانيهما، الحرية، وما يتفرع منها من: حريات سياسية واقتصادية واجتماعية وشخصية/ فردية. لمزيد عن الركائز الفكرية لليبرالية، يراجع، عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي في العراق ١٩١٤ ـ ١٩٣٩، المبحث الأول، مصدر سابق صص ٣٠-٣٣ .

[٥] منذ نشوء الديمقراطية الإغريقة، كان حق التصويت مقيداً، خاصاً بالأحرار من الرجال فقط، واستمر كذلك خلال مسيرة تطبيق الديمقراطية الليبرالية، إلى ان أصبح هذا الحق عاما لكل المواطنين، بغض النظر عن الجنس والعرق والدين. أول دولة منحت حق التصويت للنساء نيوزلندا ١٨٩٣، وآخر دولة المملكة العربية السعودية ٢٠١١. https://ar.wikipedia.org

[٦] ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط١ عمان ٢٠٠٤، ص ١٩٧ ـ ١٩٨

[٧] عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي في العراق ١٩١٤ ـ ١٩٣٩، مصدر سابق، ص ٣٥.

الليبرالي، أصبحت وظيفة الديمقراطية الليبرالية تعني الحماية " أي حماية الأفراد وثرواتهم وتأمينهم مع ما يمتلكونه من أولئك الذين يمارسون السلطة"[٨].

شهد تطور الديمقراطية الليبرالية ظهور شكلين رئيسين لها، الكلاسيكية والجديدة.

الأول- الليبرالية الكلاسيكية: احتفظت الليبرالية الكلاسيكية بالسمات الأساسية للديمقراطية الليبرالية، ولكن مداها تقلص مع انتصار الرأسمالية كنظام اجتماعي في بداية القرن العشرين، واختزلت من الناحية السياسية، على التعددية الحزبية وتوسع منظمات المجتمع المدني، دون ضمان مشاركة حقيقية للشعب في الحكم الذي اقتصر دوره على المشاركة في الانتخابات. أي من الناحية الواقعية أصبحت الديمقراطية الليبرالية تعني المشاركة التي يقصد بها " تثقيف الشعب إلى الحد الذي تصل معه قدراته الثقافية، العاطفية، والأخلاقية إلى مداها الأقصى فيرتبطون بحرية وفعالية، ضمن عمل مشترك أصيل" حسب تعبيرLane Davis([٩]).

الثاني- الليبرالية الجديدة: أرتبط ظهور مفهوم الديمقراطية الليبرالية الجديدة، بصعود الدور السياسي للجناح الليبرالي المحافظ في بداية ثمانينيات القرن الماضي، الذي إقترن بفوز ممثلي هذا التيار بالسلطة في اكبر دولتين رأسماليتين، رونالد ريغان في الولايات المتحدة الامريكية، ومارغريت تاتشر في بريطانيا. أهم ما تدعو له الليبرالية الجديدة، تحرير الدولة من مسؤولياتها الإجتماعية تجاه مواطنيها، وحرية الأسواق والتجارة والخدمات.

بمعنى آخر إن مفهوم الديمقراطية الليبرالية الجديدة هو " حق كل المواطنين بأن يكون لهم قسم في الحياة السياسية، أي حق المواطنين في التصويت والمشاركة في الحياة السياسية" حسب تعريف، فرنسيس فوكاياما، احد أبرز فلاسفة الليبرالية الجديدة([١٠]). يعني هذا التعريف أن ديمقراطية الليبرالية الجديدة يكون مضمونها الحقوق السياسية فقط، ويعتبر ذلك عودة إلى المفهوم القديم الذي فات أوانه بسبب تطور مفهوم حقوق المواطن، نتيجة التطور الاقتصادي

---

[٨] المصدر نفسه، ص ٣٩.
[٩] رالف ميليباند، الإشتراكية لعصر شكاك، ت، نوال لايقه، دار المدى، دمشق ١٩٩٨، ص ١١٧.
[١٠] التعريف مأخوذ من، كتاب فوكاياما، نهاية التاريخ والرجل الأخير الصادر عام ١٩٩٢، نقلاً عن محمد عبد الجبار، مستقبل الديمقرطية في العراق، دار زيد للنشر لندن، ١٩٩٤ص ١٦.

والثقافي والاجتماعي وارتفاع مستوى الوعي، إضافة التضحيات التي قدمتها البشرية خلال القرون الثلاثة من تحسين تطبيق الديمقراطية([11]).

ب ـ الديمقراطية الإشتراكية

تعتبر الديمقراطية الإشتراكية، امتداد للديمقراطية البروليتارية التي ظهرت خلال كمونة باريس ١٨٧١([12]) وهي تعبر عن مصالح الجماهير الكادحة وتمثل الصيغة السياسية العامة للدولة الإشتراكية. وفي ظل الديمقراطية الإشتراكية يتمتع كافة المواطنين، بغض النظر عن الجنس والقومية والعرق، بحقوق متساوية في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية: الحق في العمل والراحة والصحة، والضمان عند الشيخوخة والعجز أو فقدان العمل، والحق في المسكن، والإنتفاع بمنجزات الثقافة وبحرية التعبير والنشر وحق الاجتماع وتنظيم المسيرات والمظاهرات وبحق الاقتراع العام ". وما يميز الديمقراطية الإشتراكية عدم الاكتفاء بإعلان حقوق المواطنين وحرياتهم، وإنما تضمنها مادياً أيضاً[13]. شهد الديمقراطية الإشتراكية في بداية تطبيقها مشاركة شعبية فعالة في إدارة شؤون الدولة والقطاعات الاقتصادية والخدمية، فأصبح نقيضاً إيجابياً، للديمقراطية السائدة آنذاك والتي كانت تعرف بالديمقراطية البرجوزية.

شهد تطور ممارسة الديمقراطية الإشتراكية في البلدان الاشتراكية الإفتراق بين الوجهين النظري والسياسي/العملي عندما طبقت الديمقراطية الإشتراكية، بعد ثورة أكتوبر الإشتراكية ١٩١٧، في الاتحاد السوفييتي وغيره من بلدان أوربا الشرقية، عندما اختزلت بجوانبها الاجتماعية فقط، وحاصرت الجانب السياسي، وما يتضمنه من حريات، لذلك توقفت عن النمو، وانتهت كمثال حي للديمقراطية، بعد انهيار التجربة الإشتراكية في الإتحاد السوفييتي. عموماً، يعتبر نموذج الديمقراطية الإشتراكية الذي طبق في الإتحاد السوفييتي وبعض الدول لإشتراكية سابقاً، ديمقراطية تعتمد على المجتمع المدني، دون السياسي، الذي أختزل بالحزب الشيوعي الحاكم، بالإضافة إلى مؤسسات الدولة، ممثلة بالبيروقراطية الإدارية

---

[11] للمزيد عن أيديولوجية وسياسة الليبرالية الجديدة وتأثيراتها على البلدان النامية، يراجع، لطفي حاتم، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر، الأكاديمية العربية في الدنمارك، ٢٠١٠، ص ١٤ وما بعدها.

[12] ارتور روزنبرج، الديمقراطية الاوربية بين ١٨٤٥ ـ ١٩٣٣، ت/ ميشيل كيلو منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٤، ص ٢١٧

[13] المعجم الفلسفي المختصر، ت، توفيق سلوم، دار التقدم موسكو، ١٩٨٦، ص ٢٢٦.

لذلك تم الغاء المؤسسات التمثيلية الحقيقة وإستبدادلها بمؤسسات تتبع الحزب الحاكم وتخضع لسياسته، سميت بمجالس السوفييتات[١٤].

ج ـ الديمقراطية الاجتماعية:

ظهر مفهوم الديمقراطية الاجتماعية في ظل احتدام الصراع بين تياري الإشتراكية حول سبل التغيير الاجتماعي وتجاوز سلبيات النظام الرأسمالي، وهل يتم ذلك بالثورة العنفية، أم عن الطريق السلمي، بالاعتماد على الديمقراطية وآلياتها لتحقيق الإصلاح التدريجي لسلبيات الرأسمالية؟ وبعد إنتصار ثورة أكتوبر الإشتراكية في روسيا ١٩١٧، كون التيار الإصلاحي في الحركة الإشتراكية، ما عرف لاحقاً بالأحزاب الإشتراكية الديمقراطية. وقد حقق تيار الإشتراكية الديمقراطية الأوربية، بعد فوزه بالإنتخابات البرلمانية في عدد من البلدان الأوربية، نجاحات، سياسية واقتصادية واجتماعية حقيقية للمواطنين، وخاصة الفئات الكادحة والفقيرة، نشأت على إثرها ما يعرف بدولة الرفاه الاجتماعي في عدد من دول شمال أوربا. ومن اهم مبادئ الديمقراطية الإجتماعية، العدالة والحريات والمساواة أمام القانون وتكأفؤ الفرص بين المواطنين.

د ـ الديمقراطية الثورية

جوهر الديمقراطية الثورية، يقوم على مفهوم إرادة الشعب والثورة / الانقلاب التي تعبر عنها سلطة الثورة التي تتشكل بعد الإنقلابات العسكرية التي شهدها العديد من دول العالم الثالث (مصر، الجزائر، سوريا، ليبيا وبعض البلدان الأفريقية) في النصف الثاني من القرن العشرين، لاضفاء صبغة شرعية على سلطتها واستمرت بأشكال مختلفة حتى عصرنا الراهن. تستند الديمقراطية الثورية على منظمات شعبوية تقوم السلطات الثورية بتكوينها بدلا من منظمات المجتمع المدني، بهدف تأطير الفئات الاجتماعية لصالح مشروعها السياسي ـ الاجتماعي. كما تتميز بعدم وجود مؤسسات تمثيلية حقيقة، واحتكار السلطة من قبل نخب مدنية ـ عسكرية وتدخل كبير للدولة في الحياة الإقتصادية.

هـ ـ الديمقراطية الشعبية:

شكل من الديمقراطية جرى تطبيقه في بعض بلدان أوربا الشرقية الإشتراكية سابقاً، حيث تم السماح بتعددية حزبية وفكرية محدودة، تشترك بالسلطة التشريعية، البرلمان، وبالسلطة

[١٤] رالف ميليباند، الإشتراكية لعصر شكاك، مصدر سابق ص ٦٦ ـ ٦٧.

التنفيذية. كما توفرت بعض الحريات العامة، كحرية النشر والصحافة والتعبير. وكان الهدف من تطبيقها تمكين الشعب من ممارسة السلطة السياسية في الدولة الإشتراكية الوليدة من خلال سماح الحزب الشيوعي/ العمالي لبعض الاحزاب الأخرى التي ترغب ببناء الإشتراكية ولكن لها رؤية تختلف في بعض النواحي من رؤية الحزب الحاكم.

و- الشرعية الإنتخابية:

ظهر في الفترة الاخيرة مفهوم الشرعية الإنتخابية، وهي تسمية تطلق على السلطات التي تولت الحكم في بعض الدول العربية، بعد اسقاط الانظمة التسلطية في عدد من البلدان العربية، بفعل الغزو العسكري، العراق والاحتجاجات الشعبية، تونس، مصر، اليمن وليبيا، عن طريق آلية الديمقراطية" الإنتخابات، كدليل على شرعيتها دون أن تقترن بتطبيق مبادئ الديمقراطية المتعارف عليها. ويقترن هذا المفهوم عادة بتطبيق ديمقراطية شكلية [١٥].

ح - الشرعية الديمقراطية:

الفرق بين الشرعية الديمقراطية والشرعية الإنتخابية، إن الأولى تكتسب من خلال انتخابات حقيقية، تقوم على تكافؤ الفرص وفي ظروف طبيعية، إما الشرعية الإنتخابية، فإنها تضفى شرعية على الحكومات التي تتشكل بعد إجراء إنتخابات خلال الفترة الإنتقالية التي تلي إزاحة الأنظمة الإستبدادية، وفي أجواء لا تتوفر فيها ظروف متكافئة لكل القوى السياسية التي تشارك بالعملية الإنتخابية.

استنتاج

إن تطور الديمقراطية الحديثة، إدى إلى ظهور شكلين فقط، هما الديمقراطية الليبرالية، والديمقراطية الاجتماعية، فالديمقراطية الليبرالية ترتكز على آلية حرية السوق وتحرير الدولة من مهامها الاجتماعية كتقديم الخدمات ورعاية الفئات الاجتماعية محدودة الدخل، بمعنى تدخل محدود للدولة في الاقتصاد، وإذا تدخلت فأن هذا التدخل يكون لصالح الشركات الكبرى وكبار رجال الاعمال، وقت الأزمات الاقتصادية. أما الديمقراطية الاجتماعية، التي ترتكز على آلية السوق الاجتماعية التي فرضتها المساومة التاريخية بين أصحاب رؤوس الاموال والنقابات

[١٥] طرح مفهوم الشرعية الانتخابية لأول مرة من قبل الباحث لطفي حاتم، لتوصيف الأساس الذي تستمد منه السلطة التي تولت الحكم في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، شرعيتها. انظر، لطفي حاتم، الاحتلال الأمريكي وانهيار الدولة العراقية، منشورات الجمعية الثقافية العراقية، مالمو - السويد، ٢٠٠٧، ص ٦٥.

العمالية، فقد استفادت من أفضلية السوق الرأسمالية وتدخل الدولة في ضبط آلية السوق التي كانت تطبق في البلدان الإشتراكية سابقاً.

أما الاشكال الأخرى التي تمت الإشارة لها فأنها لا تمت بصلة للديمقراطية الحديثة، باستثناء تطبيق شكلي لبعض عناصرها، كالانتخابات، لأنها كانت تعبيرات عن إضفاء شرعية على السلطات الحاكمة، سواء في البلدان الإشتراكية او البلدان النامية، الهدف منها تعزيز شرعيتها وتبرير رفضها لتطبيق مبادئ الديمقراطية، التي سيتم تناولها في المبحث الثاني.

المبحث الثاني

مضمون الديمقراطية

يختلف الكثير من الباحثين حول مضمون الديمقراطية وجوهرها وذلك تبعا لمواقفهم الايديولوجية ومدارسهم الفكرية نقول ورغم ذلك الاختلاف في الرؤى الفكرية إلا ان التجربة التاريخية للنظم السياسية الديمقراطية افرزت مبادئ محددة لمضمون الديمقراطية السياسية نتناولها بمطلبين الاول، مبادئ الديمقراطية، والثاني، مستلزمات الديمقراطية.

المطلب الاول، مبادئ الديمقراطية

تعتبر المبادئ العامة للديمقراطية آلية ضامنة لإدارة نشاط النظم السياسية الديمقراطية وتمثل تلك المبادئ اسسا دستورية ـ حقوقية ساندة وموجهة للبناء الديمقراطي للدولة وبهذا الاطار نتعرض لتلك المبادئ ضمن المحددات الآتية.

أولا- التداول السلمي للسلطة: ان التداول السلمي للسلطة يشترط عدم احتكارها من قبل أحزاب سياسية او قوى اثنية او طائفية استناداً الى توفير الفرص المتساوية للقوى والحركات السياسية لتداولها عبر الاحتكام للشرعية الديمقراطية .وبهذا المعنى فان تداول السلطة من قبل المكونات السياسية للدولة يعني ادامة السلام الاجتماعي وفسح المجال للتطور الانساني والتنمية الاقتصادية.

ثانيا- فصل السلطات: يشكل فصل السلطات مبدأ جوهريا من مبادئ الديمقراطية حيث يتم من خلاله مراقبة عمل السلطات الثلاث التنفيذية ـ والتشريعية والقضائية الامر الذي يتيح لتلك السلطات ادارة عملها ضمن الاطر الدستورية للبلاد بما يضمن تحقيق الاهداف المرسومة لها والمتمثلة بمشاركة ومراقبة سياسة الدولة على المستويين الداخلي والخارجي.

ثالثاً- الحريات العامة والخاصة: حرية تكوين الأحزاب والمنظمات المهنية والاجتماعية، وحرية الصحافة والدعاية والنشر والتعبير، حرية التظاهر والتجمع. المهم أن يكون مبدأ الحريات هو السائد في تنظيم العلاقة بين القوى السياسية وبينها وبين الدولة.

رابعاً- الحريات الاجتماعية: تتضمن المساواة بين المواطنين في كافة الحقوق، من خلال ضمان حق التعليم والعمل والسكن والعلاج.

خامساً- التعددية الفكرية السياسية: تعني وجود أحزاب سياسية مختلفة البرامج والاهداف، وليس حزباً واحداً أو أحزاب شكلية تتبع الحزب الحاكم.

سادساً- الإنتخابات: تكون دورية وتشمل كل أطراف المجتمع السياسي، الحكومة، البرلمان، الانتخابات الدورية لاختيار قيادات الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني المختلفة. وتتتم من خلالها إدارة الصراع السياسي والفكري والاجتماعي بشكل سلمي بين أطراف البنية السياسية للمجتمع.

سابعاً- سيادة القانون: بما يضمن تطبيق القانون على كافة أفراد المجتمع بعدالة ونزاهة ومساواة. بمعنى آخر تكون للقانون أسبقية على العصبيات، الطائفية والمذهبية والقومية والعشائرية والإقليمية.

ثامناً- ضمان حق المعارضة السياسية: بما يضمن قبول الأغلبية الحاكمة لنقد المعارضة لسياستها.

باختصار، تتضمن مبادئ الديمقراطية، ثلاث محاور، ضمان الحريات الأساسية، تدوال سلمي للسلطة، سيادة القانون على الجميع" أحزاب، أفراد والحكومة ومؤسساتها".

المطلب الثاني، مستلزمات الديمقراطية

أولاً- نظام قانوني: يستند إلى دستور ديمقراطي، تتفرع من جملة من القوانين، قانون الأحزاب، قوانين تضمن حرية الصحافة والتعبير والتجمع والتظاهر. ويحتل قانون الإنتخاب، أهمية كبيرة، لانه يضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المشاركين في العملية الإنتخابية، لان وجود الحريات والتعددية يصبح لا معنى له بدون وجود قانون إنتخابي ديمقراطي لكي لا تصبح العملية الإنتخابية وسيلة لاحتكار السلطة من قبل النخب

المتنفذة أولاً، وعرضة لسيطرة وتدخل وتوجيه المنظمات الأهلية، عشائرية، مذهبية- طائفية، قومية- عرقية ثانياً.

ثانياً- وجود مجتمع مدني: مستقل عن الدولة، حيث يسمح الطابع الاستقلالي، لمختلف منظمات المجتمع المدني، المهنية والنقابية والأحزاب السياسية بأن تعمل وتضطلع بدور هام في التعبير عن مصالح الفئات الاجتماعية التي تمثلها في أي نظام ديمقراطي.

ثالثاً- تكافؤ الفرص: يجب ان يتوفر لكل المواطنين والأحزاب التي تشارك في العملية الديمقراطية، بمعنى أن المنظومة التي تنظم العملية الديمقراطية " قانون الإنتخابات، قانون الأحزاب، قانون الدعاية الإنتخابية والدعم المالي، الجهات التي تشرف على الإنتخابات" يجب أن يتوفر فيها مبدأ تكافؤ الفرص، بما يضمن المشاركة السياسية الفعالة للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في العملية السياسية ومخرجاتها وفق ضوابط قانونية محددة[١٦].

رابعاً- العدالة الاجتماعية: مضمون العدالة الاجتماعية في البلدان النامية، يتضمن توزيع عادل للثروة الوطنية، بما يؤدي لتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، للحد من التفاوت الكبير في توزيع الثروة الذي يولد احتدام الصراعات الاجتماعية وبالتالي عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، الذي هو الحاضنة الأساسية لبناء واستقرار العملية الديمقراطية.

خامساً- المواطنة: تعتبر المواطنة أحد مستلزمات الديمقراطية الأساسية، لأنها تقوم على المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين بغض النظر عن الجنس واللون والعرق والقومية والدين والمذهب، وهنا تلتقي مع احد أهم مستلزمات الديمقراطية، توفير الأجواء المناسبة لكافة المواطنين للمشاركة بإدارة المجتمع والدولة.

وبناءً على العلاقة الوثيقة بين المواطنة باعتبارها احد المستلزمات الأساسية للديمقراطية، تعتبر التوافقات الطائفية- القومية تشوياً للديمقراطية. ولتوضيح هذه النقطة، نشير إلى هناك فرق بين الأنظمة الديمقراطية الحقيقية التي تعزز الهوية الوطنية في الدولة ذات التعدد المذهبي - القومي، كالنظام الديمقراطي في الهند وأنظمة الديمقراطية الشكلية كنظام الطوائف في لبنان أو نظام المحاصصة الطائفية - القومية الذي تكون بعد الغزو الأمريكي للعراق. والفارق هنا بين النظامين كبير، فالاول يعزز الهوية الوطنية لدى مكونات التعدد

---

[١٦] السيد ياسين، الليبرالية الجديدة أسطورة أم حقيقة، مجلة النهج العدد ٤٤، لسنة ١٩٩٦، ص ٥١.

المذهبي القومي، والثاني يقوم على تعزيز الهوية الفرعية، الطائفية القومية، على حساب الهوية الوطنية[١٧].

سادساً- الوعي الاجتماعي: تعتبر الثقافة السياسية، التي هي احد تجليات الوعي، رابطة حاسمة بين التطور الاقتصادي والديمقراطية والاستقرار الاجتماعي[١٨]. وبناء على ذلك يعتبر انتشار الوعي ورسوخ فكرة الحقوق والحريات الأساسية في وعي أفراد المجتمع، هو أحد أهم ضمانات تطبيق وتطور الديمقراطية لما لذلك من أثر في زيادة تأثير الرأي العام في مقاومة الإنحراف عن المسار الديمقراطي وكذلك يضعف من إمكانية القوى المتنفذة في استغلال التحشيد الطائفي والتأجيج المذهبي ـ القومي، لإن الوصول إلى حياة ديمقراطية صحيحة يحتاج إلى وعي اجتماعي وسياسي متقدم ومتطور لممارستها بشكل صحيح[١٩].

كما إن عدم توفر وعي ديمقراطي، يعرقل دور أغلبية المواطنين، في ممارسة دورها في الرقابة على سلوك السلطات والأحزاب السياسية، كذلك ينعكس على سلوكها الإنتخابي الذي يتميز بالامتناع عن ممارسة هذا الحق في أكثر البلدان الديمقراطية، فالوعي يدفع صاحبه إلى الاختيار المعقول في الانتخابات[٢٠].

سابعاً- طبيعة النظام الاجتماعي: تشير التجربة التاريخية إلى أن الظروف التاريخية للنظام الاجتماعي، التي تتضمن البنية السياسية، طبيعة الدولة ومؤسساتها، وطبيعتها الإدارية، مركزية أو لامركزية، علاقتها بالقوميات التي تتكون منها، أسلوب ممارستها للسلطة، علاقها بالمواطنين، مستوى سيادة القانون. كما تتضمن الأحزاب السياسية، وطبيعة العلاقة بها، وهل تقوم على الحوار وتؤمن بالتعدد الفكري والسياسي، وتقبل الاختلاف؟ بشكل مكثف، بقدر ما تكون مكونات النظام، مستقبلة للديمقراطية، بصورة معقولة، غير رافضة لها، فإنها تشكل أرضية مناسبة لبداية المسار الديمقراطي بسلاسة، إما العكس، فإنه يدل على خلل بأحد أهم مستلزمات الديمقراطية.

---

[١٧] جاد الكريم جباعي، الديمقراطية والماركسية، مجلة النهج عدد ٦٥ /٢٠٠٢ ص ١٦٦.

[١٨] رونالد انجلهارت، النقلة الصناعية في البلدان المتطورة، بالإنكليزية، ص ٤٥، نقلاً عن كمال مجيد، العولمة والديمقراطية، دار الحكمة، لندن،٢٠٠٠، ص ١٠٧.

[١٩] جعنيني، نعيم حبيب، الفلسفة وتطبيقاتها التربوية، دار وائل للنشر، عمان ٢٠٠٤، ص ٦٦.

[٢٠] إن غياب الوعي السياسي، أدى إلى عودة النخب السابقة للحكم، في بعض دول الاحتجاجات الشعبية، بعد فترة فوضى تلت إزاحة السلطات السابقة. إن ذلك ناتج بالاضافة إلى غياب الوعي السياسي لدى أغلبية المواطنين، ضعف التقاليد الديمقراطية

إن طبيعة النظام الاجتماعي لها تأثير بالغ الأهمية في حالة الانتقال من الحكم الاستبدادي إلى التحول نحو ممارسة الديمقراطية. ويمكن ملاحظة صحة هذا التصور من خلال بعض الامثلة الملموسة في الظروف المعاصرة، فعلى سبيل المثال عندما تم الانتقال من النظام الشمولي في العديد من البلدان الاشتراكية إلى النظام الديمقراطي كان لطبيعة النظام الاجتماعي تأثير بالغ الاهمية على صياغة النموذج الذي جرى تطبيقه، فقد لاحظنا ان النخب البيروقراطية في هذه الدول تصدر البنية السياسية الجديدة التي تشكلت فكان قادة الأحزاب الجديدة يتكون من النخب السابقة في المجالات الإدارية والسياسية والاقتصادية والعسكرية. يضاف إلى ذلك يعتبر التطور الاقتصادي، الذي يوفر مستوى معقول من حاجات الفرد، أحد مستلزمات الديمقراطية لوجود تلازم متين بين مستوى التطور الاقتصادي والديمقراطية السياسية[٢١].

وهناك أمثلة عديدة تتعلق بتطبيق الديمقراطية في بعض البلدان العربية، فعلى سبيل أخذ المسار الديمقراطي في العراق بعد اسقاط النظام الاستبدادي عام ٢٠٠٣، كثير من سمات النظام السياسي السابق، فسرعان ما تحول النخب التي تولت السلطة باسم الشرعية الإنتخابية إلى نخب استبدادية، تحكم باسم الطائفة والمذهب والقومية متخذة من الديمقراطية التوافقية نهجاً لتقاسم السلطة والثروة[٢٢]. وجرى تكرار التجربة العراقية بعد الاحتجاجات الشعبية، في مصر وتونس، حيث عادت نفس النخب السابقة للحكم مرة أخرى، عن طريق الشرعية الإنتخابية.

ثامناً- طبيعة النظام السياسي الدولي: الديمقراطية تحتاج إلى نظام دولي مناسب يوفر المناخ والإمكانيات لممارسة الديمقراطية وتطورها، فعلى سبيل المثال، ليس من السهولة اقامة نظام ديمقراطي في بلد تحيط به انظمة لا ديمقراطية، كما انه لا يقام بمساعدة دول لا ديمقراطية[٢٣]. وتشير التجربة إلى أن تأثيرات الوضع الدولي كانت رئيسية في مجال اقامة الديمقراطية في العالم، ففي ظل نظام تعدد الأقطاب، ظهرت ديمقراطيات مستقرة في دول كثيرة، بما فيها دول أوربية، كما جرت الإستفادة من أفضليات كلا النظامين الإشتراكي والرأسمالي في ظهور أشكال من الديمقراطية، كالديمقراطية الاجتماعية، في

---

[٢١] كمال مجيد، العولمة والديمقراطية، دار الحكمة، لندن،٢٠٠٠، ص ١٠٩.

[٢٢] لمزيد عن تجربة إعادة بناء الدولة في العراق بعد الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣، انظر: فاخر جاسم، النخب المتنفذة في العراق وإعاقة البناء الديمقراطي، مجلة الثقافة الجديدة العراقية، العدد ٣٤٣ ـ٣٤٤، ٢٠١١، ص ١٩ ولاحقاً.

[٢٣] تزعمت الدول الإستبدادية في منطقة الشرق الأوسط دعوات اسقاط الأنظمة الإستبدادية ودعم الديمقراطية خلال الاحتجاجات الشعبية العربية، فكانت النتيجة، كارثية، فلا الديقراطية تحققت فيها ولا استطاعت المحافظة على دولها من الإنهيار.

عدد من بلدان أوربا الشمالية. كذلك أثرت الظروف الدولية على الاهتمام بالجانب الاجتماعي في العديد من الدول النامية التي طبقت الديمقراطية الثورية.

أما في ظل نظام القطبية الواحدة، الذي ظهر بعد إنهيار التجربة الإشتراكية، نلاحظ إنحسار تطبيق الديمقراطية الاجتماعية في كثير من الدول الاوربية، من خلال العمل على تضييق حدودها في الخدمات الاجتماعية بشكل خاص. كما أصبحت الظروف أكثر صعوبة في اختيار طريق آخر للتطور الاجتماعي، فأصبحت الظروف ملائمة لتصدير نموذج الليبرالية الجديدة للديمقراطية[٢٤]، وهذا ما تم تطبيقه بعد الإنتقال من دولة الشرعية الثورية الإنقلابية، إلى الديمقراطية الليبرالية، في عدد من البلدان العربية، مصر، تونس، الأردن، وغيرها من بلدان العالم النامي. يضاف إلى ذلك، ربط تشجيع الديمقراطية، بالسماح بتطبيق الليبرالية الاقتصادية، وهذا يتعارض مع جوهر الديمقراطية، لما ينتج عنه من فرض نموذج للتطور الاقتصادي يؤدي إلى زيادة التفاوت الاجتماعي لصالح الفئات الغنية في المجتمع.

المبحث الثالث

نقد مفهوم الديمقراطية

إن نقد الديمقراطية، مفهوما ومصطلحات، يقوم على ركيزتين، الأولى، إن جوهر الديمقراطية باعتبارها نظام مفتوحاً يعلم مواطنيه بأن يعترفوا بأخطائهم كما يعترفون بصواب معارضيهم، في إطار مجتمع تعددي حر، يسمح بإمكانية تقييم الأفكار والتجربة تقيماً نقديا، والركيزة الثانية، إن الديمقراطية بوصفها عقلانية سياسية تقوم على ممارستين عقلانيتين، وهما :" المناقشة السياسية العقلانية والإصلاح السياسي العقلاني"[٢٥].

إن نقدنا للديمقراطية لا يعني وجود نظام سياسي أفضل منها، بل يقوم على أساس التشويه الذي تعرضت له من النخب الحاكمة باسم الديمقراطية، إضافة إلى اعطاء المضمون مصداقيته في التطبيق الفعلي، حسب مفهوم عامة الناس له.

بناء على الفهم السابق لمفهوم الديمقراطية، يتمحور نقدنا لها حول موضوعين، الأول، نقد المصطلحات، وهو محتوى المطلب الأول، والثاني، نقد المفهوم وهذا ما نتناوله في المطلب الثاني.

---

[٢٤] عن مساؤى تصدير، نموذج الليبرالية الجديدة للديمقراطية،أنظر، نعوم شومسكي، الدولة الفاشلة: إساءة استخدام القوة والتعدي على الديمقراطية، ت/ سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت ٢٠٠٧،ص ١٦٢ ولاحقاً.

[٢٥] خالد العبيوي الديمقراطية بوصفها "عقلانية سياسية" في فكر كارل بوبر -http://el abbioui.blogspot.se/2013/11/2_9.html

المطلب الاول، نقد المصطلحات

تطرقنا في مباحث الدراسة السابقة إلى كثرة من المصطلحات التي يتضمنها مفهوم الديمقراطية، سنحاول تناول هذه المصطلحات بشكل نقدي على ضوء الممارسة الديمقراطية.

- **حكم الشعب:** هذا المصطلح الذي عرفت به الديمقراطية ليس له تطبيق في الواقع العلمي منذ ظهور مفهوم الديمقراطية، باعتبارها تعني حكم العامة " عامة الشعب" وكما ذكرنا سابقاً أن ظهور مفهوم الديمقراطية أرتبط بحق الاحرار دون غيرهم من السكان كالنساء والعبيد والمهاجرين والذين كانو يشكلون أغلبية سكان أثينا، بممارسة الحكم. وقد استمرت هذه المغالطة التي تعني ان الديمقراطية هي حكم الشعب، في التطبيقات الفعلية للديمقراطية، نظراً للمساواة بين الحكم وبين حق عامة الناس إبداء رأيهم بالحكم والحاكمين. بمعنى آخر أن هناك مجموعة من الناس تضع الدساتير وتشرع القوانين والقرارات، أما عامة الناس فإن من حقهم إبداء الرأي بما شرعته هذه المجموعة، بمعنى " ان الشعب لا يمارس الحكم وإنما يحكم فقط أولئك الذين ينطقون باسمة" حسب رأي الباحث في شؤون الديمقراطية، آلان تورين[٢٦].

أما الملاحظة الثانية في هذا المجال، والتي نلمسها يومياً وفي كل الدول الديقراطية، إن من يمارس السيادة والسلطة هم المنتخبين/ المفوضيين الذين تنقطع صلتهم بمن انتخبهم بمجرد انتهاء الانتخابات، حيث أنهم لا يرجعون لمن انتخبهم في حالة تشريع القوانين التي تخص عامة الناس، كذلك لا يحق لمن انتخبهم سحب التفويض/ الثقة منهم. مثلا النخب التي تمارس السلطة في كافة مستوياتها في كثير من البلدان، تسلك سلوكاً معارضاً لإرادة ورغبة عامة الناس، ولكن العامة لا تستطيع ازاحتهم، على الرغم من وضوح انحرافهم وفشلهم في الحكم. وهذا يتعارض ما مع جوهر مفهوم الديمقراطية التي تعني " التخلص من الحكومات الجائرة دون إراقة دماء... عن طريق مثلا انتخابات عامة" [٢٧].

إن الالتباس السابق الناتج عن المساواة بين الديمقراطية وحكم الشعب يمكن ان يؤدي إلى إنشاء حكومات استبدادية شعبية " السلطة في إيران بعد اسقاط الشاه على سبيل المثال، السلطة في العراق بعد الاحتلال، بالإضافة إلى أمثلة أخرى، كالحكومات النازية والفاشية في

---

[٢٦] خالد العبيوي، الديمقراطية بين الوهم والعقلانية في الفكر السياسي لكارل بوبر، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٨، ٢٠١٣ ص ٨١.

[٢٧] كارل، بوبر، المجتمع المفتوح وأعداءه، ترجمة، السيد نفادي، دار التنوير للطباعة والنشر بيروت ١٩٩٨، ص ١٢٧.

ألمانيا وإيطاليا بعد الحرب العالمية الاولى. وقد عبر عن خطأ فكرة المساواة آلان تورين بالقول: بان الديمقراطية لا تعني سلطة الشعب، فهذه العبارة غامضة ويمكن تأويلها في كافة الاتجاهات، بل حتى لمنح الشرعية لأنظمة استبدادية قمعية"[٢٨]. وينتقد الباحث، كارك بوبر، تأويل مفهوم الديمقراطية بمعنى حكم الشعب بالقول: على الرغم من ان "الشعب" قدر يؤثر على أفعال الحكومة بالتهديد بالعزل، إلا أنه لن يحكم نفسه أبداً بأي معني عيني، عملي"[٢٩].

نستنتج من الأفكار السابقة إلى أن عبارة الديمقراطية هي حكم الشعب، عبارة غامضة، تساهم في تضليل وخداع عامة الشعب ولغرض تفكيك الغموض، ينبغي الإشارة إلى ان الديمقراطية هي فقط آلية من آليات اختيار الحكام ووسيلة للتداول السلمي للسلطة بين النخب السياسية.

- **الأغلبية:** يثير مفهوم الأغلبية إشكاليات عديدة، لكل من يبحث ويناضل من أجل إقامة ديمقراطية حقيقية[٣٠]، وهنا لابد من طرح مجموعة من التساؤلات التي من شأن الإجابة عليها توضيح الالتباس الذي يلف مفهوم الأغلبية، منها، هل الأغلبية تمثل أغلبية عددية من الشعب، أو من الناخبين؟ هل من حق الأغلبية التي تفوز بالانتخابات إهمال رأي الأقلية عند اتخاذ القرارات المصيرية التي تخص عامة الناس؟ هل من حقها تغيير طبيعة النظام السياسي، بمعنى أضفاء صبغة طائفية ـ مذهبية ـ قومية ـ عنصرية أو دينية على النظام السياسي خلال فترة حكمها؟ أو ماذا نفعل عندما تصوت الأغلبية لطاغية أو مستبد، كما حصل على سبيل المثال بحصول هتلر وحزبه على الأغلبية في انتخابات ألمانيا عام ١٩٣٣؟[٣١].

ويمكن الاجابة على التساؤلات السابقة، من خلال عدة نقاط، منها:

- لا توجد أغلبية ثابتة، فأقلية اليوم يمكن أن تصبح أغلبية غداً، فالأغلبية مهما كثر عددها لا تمثل عموم المواطنين في اللحظة الراهنة. أنها لا تمثل رأي وإرادة الشعب، وإذا اعتبرت كذلك فانها تؤدي إلى ما يعرف بالمفهوم السياسي " دكتاتورية الأغلبية الشعبية"

---

[٢٨] خالد العبيوي، الديمقراطية بين الوهم والعقلانية في الفكر السياسي لكارل بوبر، مصدر سابق، ص ٨٨.
[٢٩] كارل، بوبر، المجتمع المفتوح وأعداءه، مصدر سابق ص ١٢٨
[٣٠] ناقش الإشكاليات المتعلقة بمفهوم الأغلبية، كثير من الباحثين في مفهوم الديمقراطية، ومنهم، كارل، بوبر، أنظر كتابه السابق، الصفحات ١٢٦ ـ ١٢٩.
[٣١] هاري . و. ليدر، الحركات الإشتراكية ج٢، ت، محمد ماهر نور،الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ١٩٦٦، ص ٧٩٩

- عدم احتكار السلطة، على اعتبار أن جوهر النظام الديمقراطي هو احترام كل الآراء السياسية بما فيها المعارضة. بمعنى ان على السلطة التي تمثل الأغلبية البرلمانية، أخذ رأي الأقلية لدى اتخاذ القرارات الهامة، مثل قانون التقاعد، الضمان الصحي والاجتماعي، تغيير طبيعة النظام السياسي، تحوله من برلماني إلى رئاسي وبالعكس، المعاهدات والإتفاقيات التي تخص الثروات الوطنية.
- التقيد بالقانون، يعني أن السلطة التي فازت على أساس القوانين النافذة لا يحق لها تغيير البنية القانونية للعملية الإنتخابية، بهدف وضع القيود التي تحد من الانتقال السلمي للسلطة، وبما يسمح لها باعادة إنتاج نفسها وحرمان القوى المعارضة من الوصول للسلطة.

العلاقة بين السلطات

إن هدف مبدأ فصل السلطات هو منع تمركز السلطة بيد فرد أو نخبة أو سلطة واحدة منعاً لحصول الإستبداد. وإذا تصفحنا تطبيق هذا المبدأ في الواقع، نلاحظ أن مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث" التشريعية والتنفيذية، والقضائية" لا يتحقق بالواقع في دول ديمقراطية كثيرة، خاصة عندما تتشكل الحكومات، نتيجة التحالف بين الأحزاب الكبيرة التي تفوز في الإنتخابات، أما في الدول حديثة التجربة الديمقراطية، كالبلدان العربية، فإن السلطة التنفيذية غالباً ما تكون إئتلافية بين عدد من الأحزاب تسندها أغلبية برلمانية كبيرة، بمعنى أن سلطات هذه الحكومات تمتد إلى البرلمان/ السلطة التشريعية، وبالتالي فان قرارات السلطة التنفيذية تحصل على موافقة السلطة التشريعية التي تقوم بتنفيذها بقوة السلطة القضائية في حالة امتناع المواطنين عن تنفيذها.

- **تداول السلطة:** هل يوجد تداول حقيقي للسلطة، أم تداول بين النخب الحاكمة؟ الواقع الفعلي يشير إلى استحالة تداول للسلطة من خارج النخب الحاكمة التي تتكون: القيادات الحزبية، كبار الإداريين، كبار الرأسماليين، نخبة من الإعلاميين. هذا الأمر لا يختلف سواء حكم اليمين أو اليسار، حيث يكون الفارق بالدرجة وليس النوعية، بين الشكل وليس الجوهر.
- **العملية الانتخابية:** تهدف الانتخابات إلى اختيار الأحسن، تغيير جزئي أو كلي للسلطة، رفع فعالية المواطنين للنشاط السياسي والاجتماعي. لكن الواقع، غالبا ما يشهد العكس، حيث ان الانتخابات تؤدي إلى نتائج متقاربة للأحزاب الرئيسية، ففي النظام الأمريكي، الديمقراطي والجمهوري، العمال والمحافظين، في النظام البريطاني. وفي بعض الأحيان تتحالف

أحزاب تظهر انها تختلف في البرامج ولكنها تحكم بشكل مشترك، بعد الانتخابات، كما حصل في ألمانيا في الانتخابات الاخيرة، حيث شكل الحكومة الحزبين الرئيسيين، الديمقراطي المسيحي والإشتراكي الديمقراطي. يضاف إلى ان الأغنياء هم من تتوفر لهم فرصة الفوز بالانتخابات، نظرا لما تطلبه الانتخابات من أموال كبيرة لا تتوفر إلا لنخبة الأغنياء ومن يمثلهم من السياسيين[٣٢]. أما بالنسبة لزيادة الفعالية السياسية والاجتماعية، فإنها تنخفض باستمرار، بسبب تقارب برامج الاحزاب الرئيسية، واليأس من حدوث تغيير ملموس لصالح أغلبية السكان من خلال الانتخابات[٣٣]. اما في الدول النامية، فقد تميزت الانتخابات بالشكلية، والتزوير، الفوز بنسبة ٩٩%، انخفاض نسبة المشاركة، تمويل الانتخابات غير معروف المصدر[٣٤]، كما تشكل العصبيات القبلية والقومية، والطائفية والعرقية، أساس الانتخابات، الأمر الذي يؤدي إلى عدم حصول تداول حقيقي للسلطة، بل إعادة تقاسمها بين النخب الطائفية ـ القومية المتنفذة، كما هو حاصل في العراق[٣٥].

غالباً، ما تنتهز القوى اليمنية المحافظة، او تلك التي لا تؤمن بالديمقراطية، فتعمل على استغلال إلية الديمقراطية " الإنتخابات" للفوز بها وإقامة سلطة استبدادية، وتشهد التجربة الديمقراطية الليبرالية، كما مرة ذكره سابقاً، كيف وصلت القوى الفاشية في المانيا وإيطاليا إلى السلطة عن طرق الإنتخابات خلال فترة الثلاثينيات من القرن الماضي، وتكرر الأمر في فرنسا

---

[٣٢] كشف تقرير عن ثروات أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب في الانتخابات الأمريكية الاخيرة، أن ٢٦٨ على الأقل من بين السياسيين الـ ٥٣٤ في مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين تجاوزت ثرواتهم الصافية مبلغ المليون دولار أو أكثر في عام ٢٠١٢. وكان الأعضاء الديمقراطيون أكثر ثروة بقليل من الجمهوريين، حسب البيانات التي نشرها مركز "Center for Responsive Politics" في موقع " Open secrets.org". ونشر موقع "بوليتيكو" الأمريكي تقريرا قال فيه إن ثروة ٢٣ وزيرا من المحتمل أن يشاركوا حكم الولايات المتحدة، تبلغ نحو ٣٥ مليار دولار، من بينها ١٠ مليارات دولار ثروة ترامب وحده، بالإضافة إلى أموال عائلة بيتسي ديفوس، التي اختارها وزيرة للتعليم في إدارته المقبلة، والتي تقدر بـ ٥,١ مليارات دولار. أما ثروة المرشح لمنصب وزير الطاقة، هارولد هام، فتبلغ ١٥,٣ مليار دولار، وفيما تبلغ ثروة ويلبر روس وزير التجارة ٢,٩ مليار دولار. http://assabah.ma/163595.html

[٣٣] نسبة المشاركة في الانتخابات الأمريكية، بلغت ٦٨% عام ١٩٧٨، ثم اخفضت إلى ٣٧% في عام ٢٠٠٢، وبلغت ٥٦% عام ٢٠١٦

[٣٤] حصلت جماعة الأخوان المسلمين، إنتخابات ١٩٩٥، على ٥٠٠ ميلون دولار، رفعت السعيد، هل نسمح لها أن تتحول من حلم إلى هاجس؟ النهج، عدد ٤٤، ١٩٩٦،ص ١٣، كذلك تصرف الأحزاب العراقية الرئيسية، مبالغ طائلة، لا يعرف مصدرها، على الانتخابات التي جرت بعد عام ٢٠٠٣

[٣٥] عن تأثير القوى المتنفذة في بلدان الديمقراطية الغربية، على نتائج الإنتخابات، ينظر: تشارلز، تيلي، الديمقراطية، ت/ محمد فاضل طباخ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٠، ص ٦٢ ولاحقاً.

في سنة ١٩٤٠، عندما انتخب البرلمان المنتخب شعبياً، بيتان، رئيساً للحكومة ومنحه سلطات مطلقة[٣٦].

وفي الظروف الراهنة، استغلت كثير من قوى تيار الإسلام السياسي، التي كانت ترفض الديمقراطية وتعتبرها فكرة غربية/ معادية للإسلام من استغلال الظروف التي نتجت عن الاحتلال العسكري والتدخل العسكري، أو الظروف الإستثنائية التي ادت إلى إسقاط الأنظمة الأستبدادية نتيجة الاحتجاجات الشعبية، في بعض الدول العربية، فاستعجلت إجراء الانتخابات، وفي ظروف غير متكافأة، وفازت بالسلطة، عن طريق ما عرف بالشرعية الإنتخابية.

بمعنى آخر ان التعددية السياسية التي تفترضها الديمقراطية، توفر الأرضية لإعادة انتاج حكام فاسدين، باستمرار في ظل الحاجة للحكومات التوافقية/ الائتلافية، وقد عبر احد الباحثين عن هذه الإشكالية بقوله: "إن سائر ديمقراطياتنا ليست حكومات شعبية ولكلها حكومات حزبية، أي حكومة قائد الحزب"[٣٧].

- **المواطنة والمساواة**: كما معروف أن مبدأ المساواة، القائم على مفهوم المواطنة، ادى إلى تجذر مفهوم حقوق المواطن السياسية في الغرب، ولكن رغم ذلك لا توجد مساواة حقيقية في الجانب الاجتماعي ـ الاقتصادي بمعنى أن من يمتلك المال له تأثير أكبر من العامل والحرفي والموظف العادي، وهذه الفئات تشكل أغلبية في المجتمعات الغربية. إن ذلك يعني ان المساواة الحقيقية لاوجود لها، بسبب التفاوت الاجتماعي الكبير بين فئة قليلة تملك كل ثروات المجتمع وأغلبية الفئات الاجتماعية تحصل على جزء قليل من الثروة الاجتماعية. إن هذا المفهوم عن الديمقراطية ومبدأ المواطنة التي تقوم عليه، يجري تصديره إلى البلدان العربية، خاصة في الفترة الراهنة، بعد الانتفاضات العربية، التي تخلصت من الاستبداد، كما فرض هذا النموذج من الديمقراطية بعد انتقال العديد من البلدان من الشرعية الثورية إلى شرعية ديمقراطية شكلية في الربع الأخير من القرن العشرين. ماذا يعني ذلك؟ يعني تشجيع نشر مبدأ مواطنة قائم على الحقوق السياسية، ولكن على الرغم من اهمية ذلك في

---

[٣٦] رالف ميليباند، الإشتراكية لعصر شكاك، مصدر سابق، ١١٤.

[٣٧] أنظر، كارل، بور، الحياة باسرها مشاكل، ت، بهاء درويش، القاهرة، منشأة المعارف، الاسكندرية١٩٩٨ ص٢١٥ـ ٢١٦. كما يصف أحد الاقتصاديين، جوزيف، شومبتير " الديمقراطية التي تطبق في البلدان الأوربية " بوصفها " حكم السياسي" الذي يتم فيه السمسرة بالسلطة وتدويرها بين عدد من مجموعات المصالح الاجتماعية ـ السياسية للأقليات". طوني بينيت ـ لورانس غروسبيرع ـ ميغان موريس، مفاتيح إصطلاحية جديدة، ت، سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ٢٠١٠، ص ٣٦٦.

خلق بيئة سياسية ترفض الاستبداد، إلا ان هذه المواطنة تؤسس لنظام يؤدي إلى زيادة التفاوت الاجتماعي المنتشر أصلاً في المجتمعات العربية.

المطلب الثاني، نقد المفهوم

يثير مفهوم الديمقراطية، اشكاليات عديدة، منها، الالتباس الذي نشأ من اقتصار الديمقراطية على شكلها " آلية الديمقراطية" باعتبارها أداة للوصول للسلطة والتحكم بها من قبل الحزب والقوى التي تحصل على السلطة عن طريق الانتخابات، وهو ما يحصل الآن في العديد من الدول العربية، التي شهدت اجراء الانتخابات بعد اسقاط الانظمة الاستبدادية أثر الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية، ومنها ما يتعلق بإهمال مضمون الديمقراطية، وخاصة فيما يتعلق بالتلازم بين بعديها السياسي والاجتماعي، كذلك إنكار السمة الطبقية/ الاجتماعية " للمفهوم، الذي يعتبر أساس كل إشكاليات لأنه يجرد الديمقراطية من مضمونها الاجتماعي، من خلال الفصل بين المفهوم والمصلحة وهذا من الاخطاء الشائعة التي يجري تجاهلها بتعمد على مر تاريخ الممارسة التاريخية للديمقراطية.

إن الإشكاليات السابقة ليست جديدة فقد ظهرت مع بداية تطبيق الديمقراطية في أثينا، حين ظهرت أفكاراً متباينة حول اعتبارها شكلاً للدولة يحكم من قبل الأغلبية ومن هي الأغلبية؟ هل هي الأغلبية " الأحسن " أي القلة من الأثرياء والنبلاء أو أغلبية المواطنين؟ وقد أجاب على هذه الأسئلة أكبر مفكر سياسي في العصر القديم، أرسطو، حيث عرف الديمقراطية قائلاً " ليست الديمقراطية سوى سيطرة الفقراء في الدولة. أما الاوليجارشية فهي سيطرة الأغنياء عليها " [٣٨].

يعتبر روسو(١٧١٢ـ ١٧٧٨) من أوائل المفكرين الذي ناقشوا شرعية الحكم ومدى مطابقته للإرادة العامة للشعب، وينطلق من نقده لطبيعة أي حكم من شرعيته، مشيرا على أن الحكم، مهما كان الذي يمارس فيه السلطة، ينبغي ان يستند على الإرادة العامة، وينتقد المفكرين الليبراليين الذي سبقوه، خاصة جون لوك، الذي أشار إلى ان هدف العقد الاجتماعي هو المحافظة على الملكية الخاصة باعتبارها تجسيداً للحقوق الطبيعة للأفراد، بينما يرى روسو بأن العقد الاجتماعي هدفه " اقامة إرادة عامة مؤسسة على المصلحة الجماعية .. وليس مجموع

[٣٨] ارتور روزنبرج، الديمقراطية الأوربية بين عامي ١٨٤٥ و ١٩٣٣، ترجمة ميشيل كيلو مطبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي / دمشق ١٩٨٤، ص ١٣.

المصالح الفردية أو الخاصة، ولكن المصلحة المشتركة للشعب ككل"[٣٩]. وبناء على ذلك يمكن اعتبار العقد الاجتماعي لروسو هو تعبير عن جوهر الديمقراطية وهوحكم الشعب وليس مجموعة من الأفراد تفوز بالسلطة عن طريق الانتخابات، معتبراً ان تركيز السلطة بيد مجموعة من الأفراد، يؤدي بدوره إلى استحواذهم على أكبر قدر من الثروة. كما ان روسو يشير إلى ضرورة العدالة الاجتماعية باعتبارها أحد مظاهر السيادة العامة حيث يذكر روسو" لا يمكن لاحد أن يكون على درجة من الفقر تجبره على بيع نفسه" [٤٠].

كما تناول الاخطاء التي تنشأ من الممارسة الديمقراطية، كثرة من المفكرين الذين وضعوا أسس الديمقراطية المعاصرة، أو الذين كتبوا عن التجربة التاريخية لتطور الديمقراطية الأوربية الحديثة، ومن هؤلاء، توكفيل (١٨٠٥ـ ١٨٥٩) الذي أشار إلى خطورة مركزة السلطة وتنامي دورها في حياة المجتمع، سواء بهدف ضبط الصراعات الاجتماعية، للمحافظة على مصالح الفئات الحاكمة، كما حدث في الديمقراطيات الغربية خلال مسيرتها التاريخية، أو بهدف تحقيق المساواة بين المواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية، وهو الهدف المعلن للأحزاب الحاكمة في الدول الاشتراكية سابقاً، فقامت باتخاذ اجراءات تحد من الحريات العامة، تحت ذريعة تحقيق العدالة الاجتماعية، الامر الذي نتج عنه حرمان المواطنين من الحريات السياسية والفكرية والتضييق على الحريات الشخصية، مما فسح المجال لنشوء فئات تتحكم بالحزب والدولة وتسخرهما، في نهاية المطاف، لصالح الشرائح البيروقراطية في أجهزة الدولة وقيادة الأحزاب الحاكمة في دول المعسكر الاشتراكي السابق، وبما يتعارض مع مصالح الطبقة العاملة وعموم الكادحين التي كانت تزعم بأنها تحكم باسمهم[٤١].

ولم يكن توكفيل المفكر الوحيد الذي عبر عن المخاوف السابقة، بل أشترك معه العديد من مفكري الليبرالية، منهم جون ستيوارت ميل (ت ١٨٧٣) الذي حذر من احتكار السلطة من قبل حزب الاغلبية النسبية، وتوجيها وفق الأفكار التي فازت بها وهي افكار أقلية مقارنة بالأغلبية الشعبية التي لم تصوت له، لذلك حسب رأيه فإن احتكار السلطة وتغليب الاعتبارات

---

[٣٩] كارلوس نيلسون كوتينهو، الإرادة العامة والديمقراطية عند روسو وهيغل، وغرامشي، ترجمة، معين الإمام، مجلة النهج العدد ٦٥، ٢٠٠٢، ص ٩٨.

[٤٠] المصدر نفسه ص ٩٩.

[٤١] انظر، الأفكار التي طرحها توكفيل، سلبيات الديمقراطية الأوربية، عبد الرضا الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث، ج٢، الاكاديمية العربية في الدنمارك، ص ٦٢٤.

الحزبية، يفقد الحزب الفائز الشرعية الشعبية التي تقوم على أغلبية عددية وليس على أغلبية انتخابية[٤٢].

لقد اثبتت التجربة التاريخية، صحة مخاوف ميل، فتجربة نظام الحزبين في النموذج الأمريكي للديمقراطية، أكدت احتكار الحزبين الجمهوري والديمقراطي للسلطة من خلال آلية للنظام الانتخابي، تمنع اختراق هذا النظام من قبل أحزاب أخرى. كما ان تجربة نظام الحزب الواحد الذي طبق في الدول الاشتراكية السابقة، واحتكاره للسلطة، أشارت ليس إلى انحراف الممارسة الديمقراطية نحو الاستبداد، بل الانحراف عن القيم الاشتراكية التي حكمت أحزاب الطبقة العاملة باسمها[٤٣].

لم يقتصر نقد الديمقراطية على المفكرين الليبراليين، بل تناولها بالنقد ممثلي التيار الاشتراكي، ومنهم كارل ماركس، الذي يقوم نقده للديمقراطية على ركيزتين أساسيتين، **الأولى**، إن الديمقراطية الليبرالية، تمثل راي ومصالح الأقلية، أي مصالح البرجوازية، الذين هم أقلية السكان، بالمقارنة مع الأغلبية التي تتكون من فئات العمال والكادحين والفلاحين والفئات الوسطى، ولكي تكون الديمقراطية، معبرة عن إرادة الأغلبية، أقترح ماركس نظام الإدارة الذاتية التي تتم عن طريق " إنتخاب موظفين ينتخبون على أساس الاقتراع العام؛ الغاء جميع السلطلت المحلية التي تعينها الدولة"[٤٤]. **والركيزة الثانية**، إهمال الجانب الاجتماعي للديمقراطية، فعلى الرغم من تأكيده على أهمية الاعتراف القانوني بالحقوق السياسية وما تتضمنه من حريات فردية وسياسية، إلا ان ماركس يرى ان ذلك لا يكفي فلا بد من توفير الشروط الاجتماعية التي تمكن المواطنين من التمتع بالحقوق السياسية، لذلك ركز على نقد الطابع الطبقي للديمقراطية الذي أعتبره محور الصراع الذي رافق تطور مفهوم الديمقراطية من الناحية النظرية والممارسة العملية على مر التاريخ.

إن تركيز الماركسية على الأهداف الاجتماعية، ينطلق من سعيها لتجاوز الإشكالية الرئيسية للديمقراطية الليبرالية المتمثلة بعدم توفر الظروف الاجتماعية التي تساعد على ممارسة الحقوق السياسية التي جرى تثبيتها في الدساتير الأوربية، بعد الثورات الديمقراطية في عام ١٨٤٨.

---

[٤٢] الطعان، مصدر سابق، ص ٦٥٦.

[٤٣] كانت السلطات الحاكمة في البلدان االشتراكية، تزعم انها تطبق شكلا من الديمقراطية، اطلقت عليه الديمقراطية الاشتراكية، في بعض البلدان وديمقراطية شعبية في بلدان آخرى، كما مر ذكره سابقاً.

[٤٤] لينين، فلاديمير ايليش، المختارات، مجلد ٢ج١، دار التقدم موسكو ١٩٧٦، ص ٤٥٠

ومن الشواهد التي تؤكد امكانية انحراف مسيرة الديمقراطية، نشوب حربين عالميتين في ظل حكومات ديمقراطية، كذلك صعود النازية في المانيا(١٩٣٣- ١٩٤٥) والفاشية في إيطاليا (١٩٢٢-١٩٤٣) عن طريق آليات الديمقراطية، وما سببه من ذلك من كوارث للبشرية، كمثال آخر لامكانية، أن تولد آلية الديقراطية الاستبداد.

كما إن الاستعمار الغربي، الذي نهب خيرات شعوب عديدة في العالم، هو نتاج الأنظمة الديمقراطية الأوربية، وساهم ببناء شكل مشوه للدولة، في البلدان التي استعمرها، يقوم على المؤسسات القمعية، وليس على المؤسسات الديمقراطية، لتحقيق مزيد من الارباح ونهب ثروات الشعوب لصالح الدولة الاستعمارية الاوربية وشركاتها.

يضاف إلى الأمثلة السابقة، نشير إلى ان الأزمات الاقتصادية، لا تدل فقط على أمكانية انحراف الديمقراطية نحو الاستبداد، بل تشكل أزمة حقيقية للفكر الليبرالي، ابتداء من أزمة ١٩٢٩ إلى أزمة ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩، فقد لاحظ ذلك توشيار، من خلال دراسته للازمة ١٩٢٩، بان الفكر الليبرالي الذي استندت عليه تجربة الديمقراطية الأوربية، يواجه أزمة عميقة بسبب عدم قدرة آليات ضبط الاقتصاد الليبرالية، على تلافي الأزمات التي تتضرر من نتائجها أغلبية المواطنين[٤٥].

ويشير أحد الباحثين، بيتر كوان، إلى هذا الخلل فيقول: " قبل كل شيء أن الديمقراطية الحديثة هي أسلوب للحكم يقوده أصحاب المؤسسات الرأسمالية الأقوياء الذين يمدون العملية السياسية بالمال ويهبون الناخبين حق الاختيار بين مجموعة من القادة الذين لهم نفس الآراء المشتركة حول معظم الأشياء ولكنهم يختلفون بينهم في أسلوب القيادة "[٤٦].

وفي الظروف الراهنة، تعبر الدعوات الغربية لاقامة الديمقراطية بنموذجها الليبرالي الجديد، أحد إشكال الهيمنة على البلدان الاخرى، بعد ان تم طرح الديقراطية كشعار عالمي من الدول الغربية ومؤسساتها الدولية، بناء على عدد من المعطيات منها:

- يتم اللجوء لها من قبل قوى الهيمنة الدولية، بديلاً عن التخويف من الشيوعية الذي فقد بريقه، بعد إنتهاء الحرب، وبهدف تقاسم الهيمنة على الثروات الوطنية للدول النامية

[٤٥] جان توشيار، وآخرون، تاريخ الفكر السياسي، ت /علي مقلد، الدار العالمية، بيروت ١٩٨٧، ص ٦٣٦.
[٤٦] نقلاً عن كمال مجيد، الديمقراطية والعولمة، مصدر سابق، ص١٢٧.

بالاشتراك مع النخب السياسية المتنفذة، وحالة العراق بعد الاحتلال، نموذجاً واضحاً، على الهيمنة باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

- فرض نموذج الليبرالية الجديدة للديقراطية، باعتباره الشكل الوحيد للتطور الاجتماعي وبناء دولة على أسس ديمقراطية في مرحلة القطبية الواحدة، الذي لا يأخذ بنظر الاعتبار اختلاف الظروف السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية، لهذه البلدان، عن البيئة التي نشا وطبق فيها نموذج الديمقراطية المذكورة. يضاف إلى ذلك أدى هذا النهج إلى تفكيك عدد من الدول تحت ذريعة دعم الديمقراطية، كما حدث ليوغسلافيا، أثيوبيا، العراق سوريا وليبيا[٤٧]. يعني ذلك أن تطبيق الديمقراطية يكون إنعكاساً لمؤثر خارجي وليس تعبيراً عن حاجات التطور الموضوعي والذاتي الداخلي للمجتمع.
- اشتراط دعم الديمقراطية في البلدان النامية، بالخضوع لوصفات المؤسسات المالية الدولية، البنك وصندوق النقد الدوليان ومنظمة التجارة الحرة، التي تشترط أحداث تغيير في الاقتصاد الوطني، من أهمها، تحرير الأسواق الوطنية امام البضائع والخدمات الاجنبية، الغاء إشراف الدولة الوطنية ورقابتها على الاقتصاد الوطني وسبل تطوره، اضعاف تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني الذي يعني رفع دعم الدولة للفئات الفقيرة، وهي احد المهام الرئيسية للدولة الوطنية المعاصرة منذ تأسيسها[٤٨].
- يؤدي تنفيذ الشروط السابقة على خلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، الذي يوفر الشروط المواتية للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية.

الخلاصة

إذا كانت التجربة الديمقراطية الأوربية العريقة، التي لها تاريخ عريق من الممارسة النظرية والعملية يمتد لقرنين من الزمن، أشرت إلى امكانية انحرافها نحو الاستبداد، فكيف يمكن أن نقتنع، بعدم الانحراف نحو الاستبداد في التجربة الديمقراطية الوليدة في البلدان العربية، خاصة وان فكرة الزعيم الاوحد والحزب الواحد القائد، متجذرة في الوعي الاجتماعي، اضافة إلى ضعف الوعي العام بمفهوم الديمقراطية الحقيقة، بعد ان استطاعت الدولة الاستبدادية العربية الحديثة، تشويه الديمقراطية بتطبيق ديمقراطية مزيفة.

---

[٤٧] سمير أمين، في مواجهة أزمة عصرنا، دار سينا للنشر، ط١ القاهرة ١٩٩٧، ص ٢٢١ وما بعد.

[٤٨] من الشواهد الحديثة، للدعم الخارجي المشروط، مثال مصر، حيث فرضت المنظمات المالية الدولية شروطاً لتقديم قرض بقيمة ٤,٥ مليار دولار، وكان من نتائجه الفورية انخفضت قيمة الجنية المصري إلى الثلث، وارتفاع كبير في أسعار البضائع والخدمات، الأمر الذي أدى إلى خلق حالة من القلق والخوف لدى الشعب، يمكن ان يؤدي إستمراره إلى التأثير على الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ختاماً، لم يقتصر نقد مضمون الديمقراطية على المفكرين الذين تمت الإشارة لبعض أفكارهم سابقاً، بل هناك مجموعة من الباحثين والمفكرين المعاصرين المحسوبين على الفكر الليبرالي، الذي وجهوا النقد للديمقراطية الليبرالية المعاصرة، من خلال دراستهم ومعايشتهم لتطبيقها على الواقع، ومن هؤلاء، المفكر، نعوم شومسكي، الذي أنتج عدة كتب ودراسات، وكذلك الباحث كارك بوبر، وجين ـ ماري جيو هو ننو، وغيرهم.

الاستنتاجات

١. الديمقراطية ليست عصا سحرية، تنقل المجتمع من حالة إلى أخرى، بل تحتاج إلى بيئة سياسية واجتماعية تتفاعل معها في ظروف تاريخية محددة وعكس ذلك يؤدي تطبيق آليات الديمقراطية إلى ظهور نوع آخر من الاستبداد يتقبله مستوى وعي المجتمع، بمعنى هناك علاقة مباشرة بين الديمقراطية والمجتمع الذي يراد تغييره والشعب الذي يراد تحريره من الاستبداد، مثلما جرى في العديد من البلدان العربية التي انتقلت من نظام الشرعية الثورية ـ الإنقلابية إلى الديمقراطية الليبرالية في بعد انهيار المعسكر الاشتراكي في بداية تسعينيات القرن الماضي، أو بعد الاحتجاجات الشعبية العربية.

٢. الديمقراطية، عملية متواصلة تتطور تاريخياً، حسب تطور الظروف المحيطة بالمجتمع الذي يطبق الديمقراطية، فالديمقراطية تصبح شكلية وتفقد المصداقية الاجتماعية، إذا لم تجدد نفسها من خلال الموقف النقدي من التجربة عبر النقاش السياسي الحر لمسيرة التجربة والصعوبات التي واجهتها وإجراء التغييرات المطلوبة، بما فيها آلياتها وقوانين الإنتخاب، حيث أكدت أكثر التجارب الديمقراطية عراقة، التجربة الأمريكية، إن عدم إجراء تغيير على النموذج المطبق أدى إلى ابتعادها عن هموم أغلبية المواطنين، وهذا ما يعبر عنه العزوف عن المشاركة في الإنتخابات، لأن المجتمع فقد قدرته على التأثير على السلطة السياسية التي تمكنت من إعادة إنتاج نفسها من خلال آليات ديمقراطية لم تتطور.

٣. إن تحقيق ديمقراطية حقيقية يتطلب، أن تكون الدولة مستقلة وذات سيادة على إقليمها الجغرافي والسياسي وشعبها وثرواتها وقادرة على منع التدخل بالشؤون الوطنية، بمعنى أن الديمقراطية غير قادرة على خلق الإستقرار السياسي والاجتماعي للمواطنين إذا تمت في ظل دولة ناقصة السيادة أو بدعم خارجي.

٤. إن من أهم شروط المسار الديمقراطي، توفر الظروف المناسبة التي تسهل مشاركة الجماعات السياسية والمذهبية والقومية والمحلية في مختلف مجريات العملية الديمقراطية،

وخاصة جانبها العملي، الانتخابات. حيث ان الاخلال بهذا الجانب يؤدي إلى إهمال الأساس الذي تقام عليه الانتخابات وهو : توافق كل الاطراف على المشاركة فيها والقبول بنتائجها.

٥. إن النضال السلمي ضد محاولات استغلال آلية الديمقراطية لاحتكار السلطة، من قبل تيار أو قوى سياسية معينة، وفرض رؤيتها الخاصة على المجتمع والدولة ومؤسساتها، تحث ذريعة امتلاكها للشرعية الانتخابية، يمتلك مشروعية لمنع فرض أنظمة استبدادية، باسم الديمقراطية.

المصادر والمراجع:

١. المعجم الفلسفي المختصر، ت، توفيق سلوم، دار التقدم موسكو، ١٩٨٦،
٢. ارتور، روزنبرج، الديمقراطية الاوربية بين ١٨٤٥ - ١٩٣٣، ت/ ميشيل كيلو منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٤.
٣. الجاسور، ناظم عبد الواحد، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتزيع، عمان ٢٠٠٤
٤. الطعان،عبد الرضا، تاريخ الفكر السياسي الحديث، ج٢، الاكاديمية العربية في الدنمارك، بدون سنة طبع.
٥. أمين، سمير، في مواجهة أزمة عصرنا، سينا للنشر، القاهرة ١٩٩٧.
٦. تشارلز، تيلي، الديمقراطية، ت/ محمد فاضل طباخ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٠.
٧. جان، توشيار، وآخرون، تاريخ الأفكار السياسية، ت علي مقلد، الدار العالمية، بيروت ١٩٨٧.
٨. جعنيني، نعيم حبيب، الفلسفة وتطبيقاتها التربوية، دار وائل للنشر، عمان ٢٠٠٤
٩. حاتم، لطفي، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر، الأكاديمية العربية في الدنمارك، ٢٠١٠.
١٠. حاتم، لطفي، الاحتلال الأمريكي وانهيار الدولة العراقية، منشورات الجمعية الثقافية العراقية، مالمو ـ السويد، ٢٠٠٧.
١١. شومسكي، نعوم، الدولة الفاشلة: إساءة استخدام القوة والتعدي على الديمقراطية، ت/ سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت ٢٠٠٧.
١٢. رالف ميليباند، الإشتراكية لعصر شكاك، ت، نوال لايقه، دار المدى، دمشق ١٩٩٨.
١٣. طوني بينيت ـ لورانس غروسبيرع ـ ميغان موريس، مفاتيح إصطلاحية جديدة، ت، سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ٢٠١٠.
١٤. عبد الجبار، محمد، مستقبل الديمقرطية في العراق، دار زيد للنشر لندن، ١٩٩٤.
١٥. فياض، عامر حسن، جذور الفكر الديمقراطي في العراق ١٩١٤ ـ ١٩٣٩، دار الشؤون الثقافية، بغداد ٢٠٠٢.
١٦. كارل، بوبر، المجتمع المفتوح وأعداءه، ترجمة، السيد نفادي، دار التنوير للطباعة والنشر بيروت ١٩٩٨.

١٧. كـارل . بور،الحيـاة باسـرها مشـاكل، ت، بهـاء درويـش، القـاهرة، منشـأة المعـارف، الاسكندرية ١٩٩٨.
١٨. كمال مجيد، العولمة والديمقراطية، دار الحكمة، لندن،٢٠٠٠.
١٩. لينين، فلاديمير ايليش، المختارات، مجلد ٢ج١، دار التقدم موسكو ١٩٧٦.
٢٠. هـاري . و. ليـدر، الحركـات الإشـتراكية ج٢، ت، محمـد مـاهر نور،الـدار المصـرية للتأليف والترجمة، القاهرة ١٩٦٦.

المجلات

٢١. السعيد، رفعت، هل نسمح لها أن تتحول من حلم إلى هاجس؟ نهج، عدد ٤٤، ١٩٩٦.
٢٢. السيد ياسين، الليبرالية الجديدة أسطورة أم حقيقة، مجلة النهج العدد ٤٤، لسنة ١٩٩٦.
٢٣. جاد الكريم، جباعي، الديمقراطية والماركسية، مجلة نهج عدد ٦٥ /٢٠٠٢.
٢٤. جاسم، فاخر، النخب المتنفذة في العراق وإعاقة البناء الديمقراطي، مجلة الثقافة الجديدة العراقية، العدد ٣٤٣ ـ٣٤٤، ٢٠١١.
٢٥. خالد العبيوي، الديمقراطية بين الوهم والعقلانية في الفكر السياسي لكارل بوبر، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٨، ٢٠١٣.
٢٦. كارلوس، نيلسون كوتينهو، الإرادة العامة والديمقراطية عند روسو وهيغل، وغرامشي، ترجمة، معين الإمام، مجلة النهج العدد ٦٥، ٢٠٠٢.

مواقع الإنترنت

- http://www.alyaum.com/article/3102117
- https://ar.wikipedia.org
- http://www.iasj.net/iasj?fun
- http://el-abbioui.blogspot.se/2013/11/2_9.html
- http://assabah.ma/163595.html